تنافسية الصناعة التحويلية في الجزائر –واقع وحلول

د. مسعودي محمد–جامعة حمه لخضر –الوادي

ملخص:

يمثل الاقتصاد الصناعي طبقا لإستراتيجية الأمم المتحدة أحد أهم جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية والقضاء على التخلف الاقتصادي، حيث تخصص نسب متزايدة من الموارد القومية لتنمية وتطوير تنافسية قطاع الصناعة بشقيها صناعة وسائل الإنتاج وصناعة المواد الاستهلاكية، بحيث يصبح هذا القطاع قادرا على المساهمة في الوصول إلى معدلات مرتفعة لرفاهية المجتمعات. ومن هنا فأنه من الأهمية بمكان أن تسعى الجزائر إلى إيجاد منهج معرفي إصلاحي حديث من أجل تحقيق مؤشرات تنافسية متقدمة في الصناعة خاصة التحويلية منها، وهذا ما نسعى إليه من خلال هذا البحث وذلك بعدما نحاول ايجاد العقبات التي تحد من مؤشرات الصناعة التحويلية التي تعاني من ضعف شديد في مؤشرات تنافسيتها.

الكلمات المفتاحية: الأداء الصناعي، العقبات، مؤشرات الصناعة التحويلية، الحلول.

Résumé :

Représente l'économie industrielle, conformément à la stratégie des Nations Unies pour l'un des principaux aspects du développement économique et social et l'éradication de l'arriération économique , où il s'est spécialisé ratios augmentation des ressources nationales pour le développement d'un secteur industriel compétitif à la fois dans l'industrie et les moyens de production et la fabrication de biens de consommation , de sorte que ce secteur est en mesure de contribuer à l' accès à des taux élevés pour le bien- être des communautés . Par conséquent, il est important de demander l'Algérie à trouver une méthode de connaissance réformiste parler afin d'obtenir des indicateurs avancés concurrentiel dans l'industrie en particulier la fabrication de ceux , et c'est ce que nous cherchons à travers cette recherche, après avoir essayé de trouver des obstacles que l'industrie des indicateurs de la limite qui souffrent d'une grave faiblesse des indicateurs de compétitivité.

Mots-clés: la performance industrielle, les obstacles, les indicateurs de l'industrie algérienne, des solutions.

مقدمة

لقد نهض قطاع الصناعة الجزائري بعد تحقيقه الاستقلال السياسي، وقدم في بعض المراحل نماذج جيدة في معدلات النمو ونشاطات حيوية للتنمية. وفي مقابل هذه الحقيقة يلاحظ تقلب معدلات التنمية بسبب تقلب ايراداتها وأسواقها واستثماراتها، وتشوه العلاقات الهيكلية لبعض عناصرها وقطاعاتها ومؤسساتها وارتباطاتها الدولية، ولقد تجسدت هذه في جملة من التحديات المحلية والدولية، ومن هنا تبرز أهمية البحث في تحديد أنماط هذه التحديات ومعالجتها.

مما تقدم نطرح اشكالية هذا المقال في التساؤل الموالي: **كيف يمكن قياس أداء قطاع الصناعة التحويلية في الجزائرية وكيف يمكن معالجة عوامل ضعفها؟**

سوف نجيب على تساؤل الاشكالية لتحقيق هدف الدراسة المتمثل في الوقوف على مستوى مؤشرات أداء الصناعة الجزائرية وتحليلها وصولا لعوامل ضعف أدائها من خلال ثلاث محاور:

أولا: قياس وتحليل الأداء الصناعي الجزائري

يعتمد قياس الأداء الصناعي في الجزائر على مؤشر CIP والذي تتفرع عنه ثمانية مؤشرات فرعية مكونة له كالتالي:

CIP: مؤشر الأداء الصناعي التنافسي

نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعات التحويلية :MVApc

نصيب الفرد من صادرات الصناعات التحويلية :MXpc

مساهمة التقنيات المتوسطة في القيمة المضافة لأنشطة الصناعات التحويلية :MHVAsh

نصيب الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي :MVAsh

مساهمة التقنيات المتوسطة والراقية في صادرات الصناعات التحويلية :MHXsh

نصيب الصناعات التحويلية في إجمالي الصادرات :MXsh

نصيب البلد في القيمة المضافة الصناعية العالمية :ImWMVA

نصيب البلد في التجارة العلمية للصناعة التحويلية :ImWMT

وفي الجدول الموالي نوضح أداء هذه المؤشرات للصناعة الجزائرية في 2010.

الجدول (01):مؤشرات الأداء الصناعي التنافسي للجزائر 2010

imwmt %	imwmva %	mxsh %	mhxsh %	mvash %	mhvash %	mxpc	mvapc	CIP قيمة المؤشر	CIP الترتيب العالمي

82	0.0220	142.336	414.71	11.28	6.39	0.46	25.75	0.070	0.136

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على تقرير التنافسية الأداء الصناعي 2013/2012، UNIDO، 2013.

من خلال الجدول أعلاه نستطيع أن نلاحظ أداء الجزائر التنفسي الصناعي في 2010، والذي تذيلت فيه بالرتبة 82 دوليا وبرقم قياسي 0.00220. وعلى مستوى المؤشرات الفرعية المكونة لهذا الأداء تعتبر الجزائر من الدولي التي تعاني من ضعف مساهمات الصناعات التحويلية خاصة متوسطة وعالية التقنية، حيث لم يتعدى نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعة التحويلية 142.336 ، كما لم تساهم التقنيات المتوسطة والعالية في الصناعات التحويلة بـ 11.28% ، وكذلك في السلع المصدرة للسوق الدولية والتي بلغت 0.46%. هذا بالإضافة الى ضعف المساهمة في القيمة المضافة لصناعة العالم التحويلية والمساهمة في التجارة الدولية للصناعات التحويلية. أما عن السنوات السابقة يبدو أن الجزائر لم تكون بأحسن حالى من سنة 2010 وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول (02):الترتيب العالمي لمؤشر الأداء التنافسي الصناعي للجزائر CIP للفترة 1995– 2010

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الترتيب العالمي	75	78	80	84	84	78	82	85	84	85	86	89	86	87	87	82

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على تقرير التنافسية الأداء الصناعي 2013/2012، UNIDO، 2013.

لقد كان ترتيب الجزائر عالميا مستقرا بين الرتبة 75 و89. فكانت في أحسن ترتيب عام 1995 برتبة 75 دوليا، أما عن أسوء أدا كان في سنة 2006 عندما تأخرت الى الرتبة 89 عالميا، وعن باقي السنوات يدو من الجدول أن الرتبة متذبذبة بين 75 و89 مما يعكس ضعف الأداء الذي أكدته مؤشرات 2010 أعلاه. وكما سنلاحظه من خلال قياس معدلات تغير الأداء على مستوى مكونات مؤشر الأداء التنافسي الصناعي العالمي من خلال الجدول التالي.

الجدول (03):تغيرات مؤشرات الأداء الصناعي التنافسي للجزائر للفترة 1995– 2010

السنوات	Cip ترتيب أولي	Cip ترتيب نهائي	Cip تغير الترتيب	MVApc قيمة النمو السنوية	MXpc قيمة النمو السنوية	MHVAsh التغير	MVAsh التغير	MHXsh التغير	MXsh التغير	ImWMVA التغير	IMWT التغير
2010/2005	86	81	5	1.56	11.68	0.00	0.17	1.29–	8.7	0.005	0.035
2005/2000	78	85	7–	0.79	4.07	0.000	0.829–	-0.465	10.025–	0.002–	0.022–

2000/1995	75	71	4	1.95–	17.15	0.82	1.36–	-2.26	0.30	0.015–	0.058

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على تقرير التنافسية الأداء الصناعي 2013/2012، UNIDO، 2013.

لقد تحسن أداء الجزائر في المؤشر خلال الفترة الأولى 1995–2000 بحيث تقدمت بـ 5 مراكز بالرغم من انخفاض مؤشر نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعة التحويلية بسبب انخفاض الأخيرة في الناتج المحلي بـ 1.36، وبالرغم من انخفاض مساهمة التقنيات المتوسطة والعالية في صادرات الصناعة التحويلية. إلا أن معدل نمو مؤشر نصيب الفر من صادرات الصناعات التحويلية الذي بلغ 17.5 غطى ذلك الانخفاض وبالتالي أدى الى تحسن المؤشر الكلي CIP. في الفترة الثانية 2000–2005 نلاحظ أن الجزائر تأخرت بـ 7 مراكز في المؤشر الكلي بالرغم من التحسن في مؤشرات نصيب الفرد من الصناعة التحويلية وصادراتها، وذلك بسبب الانخفاض الكبير في مؤشر صادرات الصناعة التحويلية بـ –10.025 بالإضافة الى انخفاض باقي المؤشرات. أما عن فترة 2005–2010 فد كان وضع الجزائر في نهاية الفترة 81 بعدما كان في 2005 في المركز 86، هذا التقدم كان نتيجة تقدم مؤشر صادرات الصناعة التحويلية بـ 0.30 بعدما كان تغيره سلبي في الفترة السابقة مما أدى الى ارتفاع نصيب الفرد من صادرات الصناعة التحويلية الى 11.68، كما كان لباقي المؤشرات تغيرات ايجابية طفيفة ساهمت في تحسن وضع المؤشر الملي والذي بلغ في نهاية 2010 رقم قياسي 0.0220.

هذا ويعتبر أداء الجزائر متدني مقابل ما تمتلك من مزايا نسبية وطاقة بشرية ورأس مال مادي كبيرين مما يدل على وجود خلال في استغلال هذه العوامل والتي أدت الى هذا الأداء المتأخر بالرغم من برمج الاصلاحات والتخطيط المتوالية التي تجريها الحكومة الجزائرية مما يعني أن التشخيص لم يكن في محله، وفي المحور الموالي سوف نحاول أن نشخص الأسباب المؤدية لهذا الوضع.

ثانيا: مشاكل وعوامل ضعف القطاع الصناعي الجزائر

يعود سبب الوضعية المتردية لأداء الصناعة والتصنيع في الجزائر إلى المشاكل والصعوبات التي تراكمت لعدة سنوات، والتي يمكن عرضها على النحو الموالي:

1– ضعف العلاقات التشابكية الصناعية: تعاني معظم الصناعات في الجزائر من انخفاض درجة التشابك الصناعي (التشابكات الخلفية) وما يترتب على ذلك من توجه النشاط الإنتاجي الصناعي المحلي لزيادة المدخلات المستوردة، وهذا ما يؤدي إلى حرمان الإنتاج الصناعي من فرص النمو الصناعي والتشغيل من خلال التوسع الأمامي والخلفي، ويرجع الضعف الشديد لعلاقات التشابك الصناعي إلى ضعف الثقة في المنتجات المحلية، وتفضيل الصناعات المحلية بالاعتماد على المكونات المستوردة حتى عند وجود بديل محلي جيد لها، وأخيرا هنالك ضعف الوعي الصناعي بأهمية الاعتماد على معايير وموصفات صناعية عالمية، ويلعب هذا العنصر دورا رئيسيا في ضعف قدرة الصناعة على الدخول في

حلقة الإنتاج الصناعي العالمية والتي تتشارك فيها المنشئات عبر العالم كله في إنتاج سلعة واحدة، بعد الالتزام التام بالمعايير والموصفات العالمية. [1]

2- عدم الالتزام بمعايير ونظم الجودة والموصفات القياسية والبيئية للسلع والمنتجات الصناعية: من المشاكل الأساسية التي تواجه الصناعة الجزائرية، عدم التزامها بالمعايير والمواصفات الدولية وعدم التزامها التام بنظم الجودة الشاملة والمعايير البيئية التي تتطلبها الأسواق العالمية، وقد ترتب على ذلك انخفاض قدرة الصناعة الجزائرية على الولوج إلى أسواق الدول المتقدمة. وهذا يتضح في مؤشر الاختراق الصناعي*، وتزداد خطورة هذه المشكلة مع تزايد الاهتمام العالمي بأبعاد البيئة ومع ما تفرضه العوائق الفنية للتجارة من ضرورة الالتزام بالمقاييس الدولية ونظم تقييم المطابقة وإثبات جودة المنتجات، من خلال منظومات تقييم الجودة. ومن شأن غياب هذه المنظومات وغياب المقاييس ومراكز الإنتاج الأنظف، أن يؤدي إلى عوائق فنية تحول دول نفاذ المنتجات الصناعية للأسواق الخارجية. [2] ويعد مشكل عدم الاهتمام بقدر كاف بجودة ومقاييس المنتجات، وإهمال عامل النوعية وتطوير المنتجات بما يتوافق مع أذواق المستهلكين الديناميكية، كل هذا أدى إلى تدني موصفات المنتجات المحلية، فثقافة الجودة لم تدخل بصفة فعلية للمؤسسة الجزائرية إلا في السنوات الأخيرة، ففي الفترة 2000-2005 لم يتجاوز عدد المؤسسات الجزائرية الحاصلة على شهادة المطابقة سوى 178 مؤسسة وذلك بمعدل 35.5 مؤسسة سنويا. [3]

3- ضعف القدرة التكنولوجية وعدم اكتمال نظم البحث والتطوير الداخلية: تعتمد الميزة التنافسية للصناعة بالدرجة الأولى على الابتكار والإبداع والتمييز، إلا أن أغلب الصناعات الجزائرية اعتمدت في الإنتاج على حقوق المعرفة المستوردة في الشركات العالمية، وعلى مشروعات أقيمت وفقا لمبدأ " مفتاح باليد ". وقد اتسمت أغلب الرخص الإنتاجية المستوردة بالقدم وعدم مواكبتها للتطورات التكنولوجية العالمية. ولم تسعى الصناعات الجزائرية لإقامة برامج للبحوث والتطوير ومراكز للتصميمات، يضاف إلى ذلك انخفاض الإنفاق العام على البحث والتطوير وعدم تركيزه على احتياجات القطاع الصناعي. وتتضح هذه الحقيقة في انخفاض الصناعة عالية التكنولوجيا في إجمالي الصناعات التحويلية. ويتولد عن التطور التكنولوجي المتسارع سلعا وخدمات جديدة باستمرار، وأنماط جديدة للاستهلاك والتجارة والمبادلات العالمية، مثل التجارة في الأجزاء والمكونات، والتجارة في المعارف التكنولوجية التي كانت تعتبر في السابق من الأنشطة المحلية، ولم يكن هذا التطور في أشكال التجارة ومحتواها ممكنا لو لم يشهد العالم هذه الطفرات التكنولوجية. وقد أصبحت قدرة أي اقتصاد مرهونة بقدرته على إنتاج وتصدير سلع وخدمات ذات محتوى تكنولوجي متطور، حيث سجل متوسط نمو الصادرات الصناعية عالية التكنولوجيا 31 % خلال الفترة 1985 – 1998 مقابل 9.5 % فقط للصادرات الصناعة متوسطة ومنخفضة التكنولوجيا، و7 % فقط للصادرات الصناعية المعتمدة على المواد الأولية[4]. ورغم تعدد المؤسسات والمراكز المهتمة

بنقل وتطوير التكنولوجيا في الجزائر إلا أنها تواجه العديد من القيود والمشاكل التي تحد من قدرتها ومن ذلك ضعف التمويل، فما زال الإنفاق على البحث والتطوير ضئيل مقارنتا بالدول النموذجية. ويشكل البحث والتطوير الحلقة الأضعف في التنمية الاقتصادية للجزائر عامة والصناعة خاصة ويعاني هذا القطاع من ضعف الموارد المرصودة لتأسيسه وتنميته مقارنة مع الدول المتقدمة. فبينما تنفق كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكوريا الجنوبية والاتحاد الأوروبي 2% إلى 4% من ناتجها المحلي الإجمالي على قطاع البحث والتطوير، لا يتجاوز إنفاق الجزائر 0.8%[5]. كما يتميز البحث والتطوير في الجزائر بالضعف الشديد في العلاقة بين مؤسسات البحث العلمي المتمثلة في المخابر ومراكز البحث العلمي المتخصصة وبين الوحدات الإنتاجية للقطاع الصناعي.[6] وفي جانب آخر فقد أصدرت مجموعة الدول العربية 1344 نشرة علمية عام 2005 في حين أنجزت جامعة هارفارد لوحدها 1545 نشرة، كما لا زال عدد براءات الاختراع المسجلة ضعيفا مما يظهر انقص الحاصل في الابتكار وفي تنفيذ مشاريع البحث في الجزائر. ومن جهة أخرى، لا يزال التفاعل ضعيف بين مراكز البحث والصناعات والسوق حيث لا يتم تسويق إلا بحوث قليلة جدا، ويبقى الوصول إلى التكنولوجيا كثيفة المعرفة بطريقة متواصلة احد الوسائل الضرورية لتتمكن المؤسسات الصناعية من تحسين جودتها وأساليب إنتاجها وتطوير منتجات جديدة. وتعاني الجزائر أيضا من مشكلة هجرة العقول والكفاءات إلى أماكن توفر لها الحرية والعيش الكريم والبيئة المناسبة لممارسة البحث العلمي والإبداع.[7]

4- ضعف الاستخدام التكنولوجي في الصناعات التحويلية: يعتبر عامل الضعف هذه نتيجة حتمية لعامل الضعف السابق له، بحيث هناك عامل أخر يفسر ضعف الصادرات الجزائرية ويتمثل في أن الصادرات التحويلية الجزائرية ضعيفة التكنولوجيا. حيث لم تشهد صناعة علية التكنولوجيا معدل نموا مقارنتا بالصادرات المعتمدة أساس على الموارد الطبيعية. فهي هامشية نسبيا وحسب بيانات البنك الدولي الأخيرة، لا تتجاوز نسبة منتجات المصدرة ذات التكنولوجيا العالية من إجمالي الصادرات التحويلية لمجموع الدول العربية ككل 4%، مما يعني أن 95% من الصادرات التحويلية هي ضعيفة لدى الدول العربية أو متوسطة الاستعمال التكنولوجي. كما تتصف الصادرات الجزائرية بصفة عامة، بقلة تنوعها وبضعف محتواها التقاني ومحدودية أسواقها وتوجهها الجغرافي، كما أن نموها لا يتماشى مع نمو التجارة الخارجية في العالم وازدياد مساهمتها في الناتج المحلي فيه. وتصدر الجزائر إلى الدول الصناعية أكثر مما تصدره إلى الدول النامية. وتعتبر نسبة صادرات المنتجات المتوسطة وعالية التكنولوجيا ضعيفة نسبيا في الجزائر حيث لم تتجاوز 1.8%، بينما بلغت تلك النسبة في الصين 57.7%، و74% في المكسيك في عام 2005. وتكمن احد التفسيرات الإضافية لضعف الصادرات التحويلية في ضعف واردات الجزائر من المنتجات عالية الاستعمال التكنولوجي المخصصة للصناعات التحويلية، فأهم طريقة تسلكها الدول الآسيوية لامتلاك المعرفة والتكنولوجيا الجديدة تكمن في استيراد التجهيزات والآلات ذات

التكنولوجيا العالية. فعلى سبيل المثال حوالي 38% من واردات الصين متكونة من التكنولوجيا العالية والتي تستخدم في الصناعات التصديرية، وبهذا فان 23% من صادرات الصين هي عالية الاستعمال التكنولوجي. [8]

5- ضعف خدمات الدعم والتدريب وتكوين الكوادر البشرية: تعاني المشاريع الصغيرة والمتوسطة من مشكلة الوصول إلى المدخلات، والائتمان، والمعلومات وأسواق التكنولوجيا بعكس المشاريع الكبيرة. والواقع أن مقدمي الخدمات يجدون التعامل مع عدد قليل من العملاء الكبار أيسر وارخص من أعداد كبيرة من المشاريع الصغيرة، لأن تكلفة تنفيذ العقود لا تتغير مع حجم العقد، ويجد معظم منظمي الدورات التدريبية صعوبة في الوصول إلى أصحاب المشاريع الصغيرة، ومعظم برامج هؤلاء موجهة إلى الشركات المتوسطة والصغيرة، رغم أنها يروجونها على أنها موجهة لمشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم. وعلى الرغم من محاولات عدد من البلدان العربية تطوير مناهج التعليم وتحديث أساليب تعليم العلوم وقيام معظم البلدان العربية بإحداث مؤسسات تهدف إلى توطين التعليم ما بعد الجامعي، فإن كثيراً من المشكلات الأساسية ما زالت تعترض العمل المثمر في نطاق نشر المعارف العلمية وإعداد الأطر. وتبرز الدراسات أن مناهج التدريب تتركز أساساً في الحقول التقليدية وأن العلاقات بين الجامعات والمعاهد من ناحية، والجهات المستفيدة من جهة ثانية هي علاقة ضعيفة جداً، وأن منظومة التعليم تفتقر إلى المرونة اللازمة التي تقتضيها حاجات التطور العلمي والتقاني السريع من القوى البشرية الكفؤة ورفع مستوى هذه القوى وإعادة تأهيلها. [9] إذا يرجع ضعف الموارد البشرية في الجزائر إلى عدم ملائمة منظومة التربية مع حاجيات تنمية ثقافة الريادة والمبادرة في أوساط الشباب، كما يعاني سوق العمل من قلة الكوادر المؤهلة لتمكين المؤسسات من مواكبة التطورات العالمية وتحسين طرق التسيير والتدبير والتسويق واستعمال المعلومات الحديثة وتوظيف التكنولوجيا كثيفة المعرفة. [10] وغالبا ما يتم إعداد برامج التدريب دون بذل أية محاولة جادة من اجل التعرف على المشاكل التي تقف في وجه مالكي مؤسسات الصناعة أو التي تلبي احتياجاتهم الفعلية، وفي غالب الأحيان، يتم التدريب بنفس أسلوب طلبة الجامعات، أو يكون بنفس طريقة التدريب التي يتلقها أصحاب المؤسسات الكبيرة، لكن هناك بداية وعي لدى مؤسسات الدعم بأهمية تقييم الاحتياجات مسبقا للمستفيدين من التدريب. [11]

6- عوائق التعاون والاتحاد بين الشركات: هناك العدد من العوائق التي تحول دون قيام شبكات وشراكات بين المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتعاونها فيما بينها، وباستثناءات قليلة، فان الصناعات الجزائرية مبعثرة جغرافيا وقطاعيا، ومن النادر أن نجد تحيزا لشركات صغيرة في موقع واحد أو على أساس قطاعي وهناك العديد من المناطق الصناعية في الجزائر، لكن الشركات القائمة في تلك المناطق لا تتعاون فيما بينها، ورغم ذلك فقد يتم أحيانا تجميع عدد صغير من المشاريع قطاعيا في منطقة واحدة، وعنده ينشأ قدر صغير من التعاون بين هذه الشركات، إلا أن التنافس هو

العامل السائد بين تلك الشركات، والثقة بين مالكي تلك الصناعات ضعيفة نسبيا، وهناك عدد قليل من اتحادات الأعمال، لاسيما تلك التي تمثل مصالح الصناعات الصغيرة. ولكن معظم هذه الاتحادات غير قائمة عل أساس قطاعي، والصناعات منعزلة عموما، وتقتصر أسواقها على المنطقة الموجودة فيها. وهي منعزلة أيضا في ما يتعلق بتوافر معلومات عن المنافسين والموردين والتكنولوجيا الجديدة وأسواق التصدير، والمشكلة الرئيسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة هي في الانعزال وليس الحجم. كما تعاني الجزائر من ضعف الدعم المقدم للإنتاج من قبل قطاع الخدمات ومن ارتفاع التكلفة في هذا القطاع بسبب الضعف المشار إليه في إقامة اتحادات. وبالرغم من أن جزءاً كبيراً من ارتفاع التكاليف راجع إلى خلل في منظومة الخدمات الداعمة، فإن جزءاً لا بأس به من هذه التكاليف راجع أيضاً إلى ارتفاع القيود المنظمة لهذا القطاع، الذي يمكن تحسين فعاليته عن طريق فتح الأسواق ورفع مستوى التنافسية وتسريع برامج إقامة شراكات فيما بين هذه الشركات لتسهيل هذه الخدمة.[12] ويمكن أيضا تعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التنافس من خلال تشجيع ترتيبات التعاقد من الباطن مع الشركات الكبيرة أو بين بعضها البعض. وفي اقتصادات السوق الحديثة تقوم الشركات الكبير بدور محوري حيث تعمل المشاريع المتوسطة والصغيرة القريبة منها كمقاولين من الباطن، وتوفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدخلات متخصصة حيث أنها تتمتع بقدر كبير من المرونة وكفاءة التكاليف، ويمكن تقديم حوافز للمشاريع الكبيرة لكي تتعاقد من الباطن مع الشركات الصغيرة على عدد من أنشطتها.[13]

7– قضايا جديدة تمس تنافسية الصناعات التحويلية: إضافة إلى أوجه الضعف الاقتصادي والمشاكل المزمنة التي تواجهها الصناعة التحويلية، سيطرة قضايا محددة خلال نصف العقد الماضي زادت من تعقيد هذا القطاع، وينبغي لأي دراسة للتنمية الصناعية أن تأخذ هذه القضايا بعين الاعتبار، لاسيما قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واتفاقيات منظمة التجارة العالمية، واتفاقيات الشراكة الأوروبية – المتوسطية، وهذه العوامل ليس بالضرورة سلبية في حد ذاتها، إذ يمكن للقطاعات الإنتاجية أن تستفيد من هذه العوامل. ومع ذلك، أدى تأثير هذه العوامل إلى تعقيد برامج تطوير الصناعات التحويلية، ولا تزال هناك مشاكل لتكيف مع الحقائق الجديدة أو المتغيرات الوشيكة.

أ– العولمة الاقتصادية: لقد وجدت الصناعة الجزائرية مثلها مثل باقي الصناعات بدخول القرن الحادي والعشرين في عالم يختلف كثيرا، هذا بسبب المتغيرات الاقتصادية والسياسة والتشريعية والتكنولوجية والاجتماعية التي أفرزتها العولمة. ومن هم التحديات التي نتجت عن العولمة الاقتصادية على تنافسية الصناعة الجزائرية:[14]

- ✓ الانتقال إلى الأسواق العالمية التي أنشأتها أحكام المنظمات والهيئات العالمية والإقليمية.
- ✓ تحول الاعتماد على المواد الأولية الخام للإنتاج إلى منتجات يتعاظم فيها المكون المعرفي الذي أصبح أهم أصول الصناعات العصرية.

- ✓ تحول العميل والمورد من محلي إلى عالمي بفضل ثروة التكنولوجيا.
- ✓ تحول معايير الجودة من محلية تقليدية إلى عالمية معرفية.
- ✓ التحول من تشريعات وضوابط حكومية محلية التقرير إلى ضوابط تنسجم ومتطلبات الهيئات الدولية الحاكمة لنظام النقد والتجارة الدولية.

ب– اتفاقيات منظمة التجارة العالمية: على الرغم من أن تحرير التجارة الذي تحققه منظمة التجارة العالمية يفتح أسواقا جديدة للمنتجين إلا انه يمكن أن تكون له نتائج سلبية على القدرة التنافسية للصناعات الجزائرية، وأمثلة ذلك المشاكل المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية. ومن التحديات المرتقبة على الصناعة في الجزائر من جراء الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية:[15]

– تعميق التبعية للخارج من حيث المنتجات الاستهلاكية، هذا لكون الصادرات الصناعية لا تتعدى 3 في المائة من إجمالي الصادرات الجزائرية وبالتالي استحواذ المحروقات على الصناعة الوطنية.

– غياب الخبرة اللازمة لاستغلال التكنولوجيا القادمة من الدول المتقدمة وبالتالي ارتفاع التكاليف الإنتاجية لاستغلال ذلك مما يضعف تنافسية الإنتاج الجزائري.

– احتمال سقوط صناعات وطنية في مصيدة التغيرات الاقتصادية.

– فتح السوق الجزائرية أمام أعضاء منظمة التجارة العالمية، بالتالي إغراق السوق بالسلع الأجنبية، وهو ما يؤدي إلى كساد الصناعة الجزائرية بسبب نظرة المستهلك إلى أفضلية السلع الأجنبية على الوطنية.

– تقليص صلاحيات الدولة في اتخاذ القرارات في عدد من مجالات المنظمة.

– زيادة منافسة الواردات للمنتجات الوطنية مما يؤدي إلى تقليص حجم نشاط الصناعة.

– من المحتمل أن تطبق الدول سياسة تجارية حمائية ضد منتجات الدول النامية بحجة احترام معايير الجودة والصحة.

ج– الشراكة الأوروبية – المتوسطية: تهدف البرامج الاقتصادية للشراكة الأوروبية – المتوسطية إلى تنفيذ اتفاقات تجارة حرة بين الاتحاد الأوروبي وكل من البلدان ألاثنتي عشرة المتوسطية غير الأعضاء في الاتحاد مطلع هذه السنة ومن بين هذه الدول الجزائر، التي يبدو من غير المحتمل بلوغ هذا الهدف بسبب بطء التصديق على الاتفاقات من الجانب الأوروبي، وكذلك بسبب مختلف مشاكل التكييف في الجزائر. وجدير بالذكر أن الترتيبات المتفاوض عليها بين الاتحاد الأوروبي والجزائر تؤدي إلى ترتيبات مكبلة للجزائر التي لا تنتمي إلى دول الاتحاد. ويمكن القول بان الانضمام إلى منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية سيكون له تحديات للصناعة الجزائرية:[16]

– تزايد عجز ميزان المنتجات المصنعة التجاري، وذلك بسبب طفرة الواردات من هذه السلع ذات القدرة التنافسية القوية مقارنة بالسلع الجزائرية التي تلقى صعوبة التسويق في الأسواق المحلية، وذلك من خلال الإحصاءات الخاصة بالمخزون من المنتجات الصناعية النهائية.

– تحرير المبادلات التجارية قد يؤدي إلى إعادة تخصيص العمل في بعض قطاعات الصناعة الجزائرية، بسبب إفلاس المؤسسات ذات القدرة التنافسية المعدومة في السوق، وبالتالي التخلي عن بعض النشاطات الصناعية غير القادرة على المنافسة.

د– منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: على الرغم من أن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لم تصبح بعد عاملا فاعلا بشكل كبير في تجارة السلع المصنعة في المنطقة، فإنها على الأقل خطوة محتملة مهمة. ومن الواضح أن إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يعد استجابة أكثر واقعية للتحديات الناجمة عن التغيرات التي طرأت على التجارة الدولية.[17]

ثالثا: متطلبات معالجة مشاكل وعوامل ضعف أداء الصناعة التحويلية الجزائرية

1– متطلبات تفعيل دور الدولة الداعم لكفاءة الصناعة بالجزائر: من أهم استنتاجات النظريات الحديثة أن الميزات التنافسية لا تعتمد على الموارد الموهوبة بقدر اعتمادها على الموارد المبتكرة من خلال سياسات واعية على مستوى الحكومات، من هنا يبرز دور السياسات الداعمة للقدرة التنافسية في إنشاء الميزات التنافسية في قطاع التصنيع والمحافظة عليها، ويجب التأكيد هنا أن دعم التنافسية بقدر ما يستوجب سياسات واعية على مستوى الحكومات يستوجب أن تقارن إيجابيات وسلبيات التدخل اللازم وأدواته لتقليص التشوهات التي يمكن أن يُحدثها هذا التدخل.

ويستوجب تحقيق هدف رفع القدرة التنافسية أهدافاً أخرى على مستوى الحكومة، تتمثل في النهوض من جديد بالبنى التحتية والتقنية بمنظور معرفي معاصر وتحسين بيئة الأعمال داخل الصناعة وتبني استراتيجيات صناعية حديثة وتشجيع عوامل تحديث الصناعة وتأهيل الصناعات الصغيرة والمتوسطة، كما يجب دعم مؤسسات تنمية القدرة التنافسية. واستنادا إلى التجربة التاريخية في مجال التنمية وبتحليل ميادين تعزيز القدرات التنافسية يتجسد دور الدولة التنموي في الميادين التالية:[18]

– بني بعض المشاريع الاستثمارية ذات العلاقة بالتنمية الاجتماعية من أجل خلق تحولات هيكلية في بنية الإنتاج، ومن ثم يأتي " الانحياز التصديري " من خلال تشجيع الاستثمار في الصناعات التصديرية مما يسمح بجني مزايا اقتصاديات النطاق وتحسين إنتاجية العمل.

– الاستثمار في التعليم والبحث والتطوير وتنمية الرأس المال الفكري لضمان الكفاءات التي تتطلبها ترقية القدرة التنافسية للمؤسسة، ومن اجل تحفيز نمو الإنتاج والإنتاجية.

– تطوير جاذبية الاستثمار في مجالات الضريبة والقانون وسوق العمل، وفتح المزيد من الأسواق الخارجية للمؤسسات.

2– متطلبات خاصة باستراتيجيات وسياسات التصنيع الحديثة بالجزائر: من المسلم به أن التصنيع يعتبر شرطا ضروريا لتحسين تنافسية الاقتصاد عامة والصناعة خاصة في أي دولة، والمقصود بالتصنيع هنا هو الصناعة التحويلية حيث أصبح من أهم مؤشرات تنافسية الاقتصاد لبلد ما يعتمد على ما تقدمه

الصناعة التحويلية من القيمة المضافة التصنيعية في الدخل القومي. ومن المعلوم أن الجزائر احد الدول النامية التي تعتمد سياسة تشجيع الصادرات، وذلك من خلال العديد من مؤسسات دعم التنافسية وتطوير المنتجات خارج قطاع المحروقات، ونجد في هذا السياق المؤسسة الوطنية لتنمية المنتجات خارج قطاع المحروقات. لكن ذلك لا يعني أن الجزائر قد حققت نتائج ملموسة، وبالرغم من تحقيق بعض التقدم في هذا النمط إلا انه قد يكون غير كاف مع تطور التحديات المعاصر مع تنامي العولمة الاقتصادية لذلك سوف نقوم بتحليل السياسات التصنيعية المعاصرة ومحاولة الاستفادة من تجارب الدول النموذجية التي استطاعت أن تحقق تقدما من خلال تبنيها لأحد الاستراتيجيات التصنيع الحديثة. **ويمكن تحديد ثلاث استراتيجيات تصنيعية وهي:**

– إستراتيجيات التوجه إلى الداخل والى الخارج.

– إستراتيجية الاعتماد على الذات والنمو المستدام.

– إستراتيجية السلاسل العالمية لتطوير قيمة المنتجات وشبكات الإنتاج العالمية.

أ– إستراتيجيات التوجه إلى الداخل والى الخارج: يتحكم في نمط التنمية الصناعية للدول النامية عاملين هامين هما: الأول طبيعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية، والثاني بناء الصناعات الرأسمالية ومدى قدرة هذه الصناعات على تزويد مختلف قطاعات الاقتصاد القومي بالسلع الوسيطة وأدوات الإنتاج اللازمة.[19] في ظل هذه الظروف يبدو منطقيا أن تسلك الدول النامية مسلكا للتصنيع عن طريق إحلال الواردات أو سياسة التصنيع من اجل التصدير ولكن كلتا السياستين تواجه انتقادات عديدة وفي ما يلي سنطرق إلى شرح السياستين كما نشير إلى الانتقادات التي وجهة لكل منهما.

- **التصنيع من أجل إحلال الواردات:** عندما تتبنى الدولة النامية عملية التصنيع، فإنها تبدأ بإنتاج سلع تحل محل الواردات. وتقوم بحماية هذه الصناعة بعدة وسائل، كفرض رسوم جمركية عالية وتحديد حصص الواردات، وتقديم إعانات للإنتاج الملي كإعفائها من الضريبة. ويبرر ذلك بأن الصناعات المبتدئة لا تستطيع في البداية منافسة الصناعات القائمة المستقرة من قبل في الدول المتقدمة، ولقد اشترطت النظرية الاقتصادية أن تكون هذه الحماية محدودة المعدلات والزمن. كما بررت هذه الحماية بأن هذه الصناعات تقلل طلب الدول النامية على العملات الأجنبية.

ويدعم أنصار هذه الإستراتيجية رأيهم بالحجج التالية:[20]

✓ أن الدول النامية التي حققت تقدما سريعا عن طريق التصنيع ابتدأت أولا باستيراد المواد نصف المصنعة، ثم قامت بتجميعها محليا. وفي المرحلة الثانية زاد الطلب المحلي على السلع النهائية، مما أدى إلى نمو الطلب على السلع الوسيطة المستوردة، وجعل لإنتاجها محليا مبررا، وصولا لتحقيق التكامل الصناعي على مستوى الدولة.

- ✓ الطلب المحلي على السلع المستوردة ينمو بمعدل تسارع أكبر من الطلب على صادرات الدول النامية، وهذا ما يبرر أن تقوم هذه الدول بتصنيع السلع التي لا تستطيع استيرادها خاصة مع نقص العملة الأجنبية وبطء نمو الصادرات.
- ✓ تولد الصناعات المحلية فرص عمل كبيرة خارج الزراعة عن طريق مضاعف التشغيل، وهذا ما يمكن الدولة من الأيدي العاملة المتوافرة في ظل ارتفاع معدل زيادة السكان.

• **الانتقادات التي وجهت لهذه السياسة:** من أهم الانتقادات التي وجهها كل من " سيتوفسكي "و" شنيتز " وآخرون لسياسة التصنيع من أجل إحلال الواردات ما يلي:[21]

– تعمل الصناعات المحمية من قبل الدولة بغير كفاءة لانعدام المنافسة وارتفاع تكاليف الإنتاج لديها.

– تعرض تلك الدول بمجرد إزالة العوائق على استيراد السلع ومستلزمات الإنتاج إلى عجز ميزان مدفوعاتها.

– تصاحب هذه السياسة ظاهرة تقييم سعر الصرف للعملة المحلية بأعلى من قيمته الحقيقية، مما جعل أسعار الصادرات نسبة إلى أسعار الواردات في غير صالح التصدير.

– لم يؤدي التصنيع بهذه السياسة إلى تفعيل عمليات الربط الأمامي والى الخلف في الصناعة الواحدة، ويرجع سبب ذلك إلى عدم نمو الصناعات الوليدة بالقدر المفترض.

– وجود حدود لما يمكن تحقيقه من وفرة عن طريق إحلال المنتجات المحلية محل المستوردة. وفرض قيود من قبل الدول المتقدمة على صادرات الدول النامية من سلع الاستهلاك الصناعي البسيط.22

ويمكن القول انه بالرغم من الأسانيد والحجج التي تبرر نجاعة هذه السياسة من جهة ، والانتقادات التي تبين سوء تطبيق هذه الإستراتيجية من جهة أخرى حسب رأينا ستظل الحالة العامة صحيحة، وهي أن التصنيع بهذه السياسة (التصنيع بإحلال الواردات) مصحوبا بالحماية الملائمة هو السبيل إلى بداية تصنيع المجتمعات النامية. لكن يبقى السؤال المطروح في مطلع القرن الحادي والعشرين – الذي هو عصر العولمة والانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الدولية بإشراف منظمة التجارة الدولية – هو كيف السبيل إلى بدأ التصنيع بدون الحماية؟.

• **التصنيع على أساس تشجيع الصادرات:** تعتبر سياسة التصنيع هذه ليست بأسعد حال من سابقتها،بل ربما تكون العقبات والقيود التي تفرض أمامها أشد وأقصى. ويشدد أنصار سياسة التصنيع على أساس تشجيع الصادرات على أن من مزايا هذا المنهج اشتراطه تمتع الصناعات المعنية بالكفاية واستفادتها من النمو المتحقق بفضل حرية التجارة والتعرض لمنافسة، وأهم الأسباب المؤيدة لهذا الرأي هي:[23]

– توسيع نقاط السوق الذي تباع فيه المنتجات المصنعة في الدولة المعنية. ذلك آن تصريف المنتجات لا يقتصر على السوق المحلية فقط، بل يتجاوزها إلى الأسواق الخارجية أيضا، مما يوفر تدفقا مستمرا للعملات الأجنبية.

– إنشاء الحجم الأمثل للمشروعات الصناعية، والاستفادة من وفورات الحجم الكبير لجهة تخفيض متوسط تكلفة إنتاج السلعة الواحدة.

– استغلال المزايا النسبية التي تتمتع بها كل دولة، مما يزيد رفاهية المستهلكين في كل من الدول المصدرة والمستوردة.

– عدم تشويه الأسعار للسلع المختلفة في الدول المعنية، وكذلك الأمر بالنسبة لسعر الصرف الفعلي الحقيق فيها.

- **الانتقادات التي وجهت لهذه السياسة:** من أهم الانتقادات التي وجهة لسياسة التصنيع من خلال تشجيع الصادرات ما يلي:[24]
  - القيود والعراقيل التي تصنعها الدول الصناعية المتقدمة أمام صادرات الدول النامية.
  - المنافسة الحادة بين الدول الصناعية مما يصعب من مهمة الدول النامية.
  - ضعف مستويات التقدم الفني التكنولوجي والمهارات الفنية والقدرات التنظيمية للدول النامية.
- **التوفيق بين السياستين:** لا يختلف اثنان في أن التصنيع على أساس تشجيع الصادرات يحفز الصناعة على التجديد والابتكار، لكن السؤال المطروح هنا هو مدى قابلية الجزائر لوضع هذه الإستراتيجية موضع التطبيق الفعلي وليس الشكلي. ومن جهة أخرى ليس ثمة مبررا يعتبر كل من هذين المنهجين بديلا للآخر، أو افتراض أن ما تحقق احدهما يمنع تحقق الآخر. وقد تكون المقاربة الأقرب للصواب، لكن يجب التنبه في بداية عملية التصنيع إلى ضرورة التدقيق في اختيار الصناعات التي تعطى الأولوية، كما يجب أن تكون لهذه الصناعات ميزة نسبية من جهة وإمكانية خلقها لمزايا تنافسية في المستقبل من جهة أخرى مما يمكنها من الوقوف أمام منافسيها وتلاؤمها مع الأسواق الديناميكية، وينبغي ألا تكون الحماية الموفرة إليها مرتفعة أكثر من اللازم حتى لا تفقد كفاءتها، أو تخرج هذه الحماية عن شروط منظمة الأمم المتحدة للصناعات الناشئة. وهذا ما عملت به دول شرق آسيا في التصنيع التي تميزت عمليات التصنيع فيها في البداية باعتماد منهج الإنتاج المحلي الذي يحل محل الواردات، وبعد أن تشبعت الأسواق المحلية بالإنتاج المحلي اعتمدت الدول الآسيوية على تشجيع الصادرات.

ب– إستراتيجية الاعتماد على الذات والنمو المستدام: تسعى الحكومات لتحقيق التنمية المستدامة المتمركزة على رأس المال الفكري استخداما للاعتماد على الذات كفكر تنموي، بحيث لا يتم الالتجاء إلى المصادر الخارجية لتمويل رأس المال البشري إلا بعد استنفار الاستغلال الأمثل للموارد الداخلية، ويتحقق تراكم الرأس المال البشري من خلال زيادة المهارات الفنية والإمكانات المهارية لدى

الأفراد في إطار قانوني واضح لخلق المنافسة الداخلية والتوجه إلى الأسواق الخارجية ومنافستها لتقليل التشوهات السعرية حيث تراكم أصول المجتمع الإنتاجية تعد آلية هامة منى آليات النمو الاقتصادي. كما يتطلب عند تخصيص أصول القطاع العام إيجاد وسائل فنية للتعامل مع العمالة التي ستتأثر بالخصخصة على المدى القصير وأخرى على المدى البعيد، والأهم في هذا المقام التعامل مع أهم حلول المدى البعيد وهي (التعليم، الصحة، التدريب، البطالة) لتأثيرها المباشر على التراكم والتنمية المستدامة مرورا بالاعتماد على الذات مدخلا لو استغل لحققت البلاد النامية نموا كبي لعلاج المشكلات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية.[25]

الاعتماد على الذات إذا هو مدخل تنموي لحل المشاكل الهيكلة، ولا يعني ذلك الاكتفاء الذاتي أو الانغلاق على العالم الخارجي ولكن الاستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية والطبيعية المتاحة قبل اللجوء إلى المصادر الخارجية. يزدادا دور الدولة بعد الخصخصة في الإنفاق على التعليم والصحة ومرتكز التدريب حيث أنها قادرة على تغيير نوعية التعليم بأدواتها القانونية والسيادية استشرافا لمتغيرات سوق العمل ولمدي ملائمة الإمكانات الموجودة لمتطلبات توجه المنظمات الدولية لمعايير الجودة السلعية والخدمية. إذا لا مناص أن تلعب الدولة دورا كبير في الإنفاق العام في تكوين رأس المال الفكري لتحقيق المردود النفعي من الاستثمار في ذلك المجال التي يحجم عنها القطاع الخاص لطول فترة تفريخ الاستثمار، كما أنها بتشجيع التكنولوجيا كثيفة العمل تكون قادرة على استيعاب القوة العاملة الوافدة من المناطق الحضرية والريفية بعد زيادة مهارات العمالة التي كانت مهمشة للدفع بها في منظومة واقتصادية واجتماعية شاملة للتوسع في الصناعات الصغيرة والصناعات الغير تقليدية كالسياحة والخدمات والصناعية المعلوماتية دفعا لتكون مستعدة لسياسات تحرير الأسواق والمشاريع ويبقى دور الدولة حيويا وهاما حاميا للثروة البشرية من خلال الحوافز المالية والقانونية وتمديد شبكات الأمن الوظيفي.

وتعتبر المساعي التي تبذلها الدول النامية في إطار المسميات المختلفة مثل مجموعة دول عدم الانحياز، والحوار الجنوب – جنوب وشمال – جنوب ...، تمثل خطوة هامة في ما تسعى إليه من تنمية مستدامة اعتمادا على الذات مع مطالبة الدول المتقدمة لتفاهم مسعى الدول المتقدمة في هذا الشأن.[26]

وما نخلص إليه من كل هذا هو أن الاعتماد على الذات قاطرة هامة للسبل الدافعة للتنمية المستدامة من خلال:[27]

- ✓ العمل على زيادة التراكم من خلال قدرة محلية صناعية وزراعية ذاتية للقطاعات السلعية.
- ✓ البحث على أنماط غير تقليدية لجذب وتشجيع الادخار الإجباري والاختياري.
- ✓ إشاعة الثقة في الجهاز الائتماني وتوجيه المدخرات إلى المشروعات الإنتاجية الصناعية.
- ✓ تنمية نظم المعلومات وتحليلها وقراءتها بدقة متخصصة لاتخاذ القرارات المرنة السريعة.

- ✓ تعبئة الموارد المحلية من خلال تعديل هيكل حوافز الإنتاج والادخار وترشيد الإنفاق وتعديل نظم الضرائب وإجراءات الحماية للصناعات الوطنية.
- ✓ تشجيع القطاع الخاص والاهتمام بالمعايير الدولية القياسية للجودة.
- ✓ الاهتمام بالعنصر البشري الإداري والمهني والتقني وتنمية التوسع في المشروعات كثيفة العمل لامتصاص القوى البشرية وتقليل اللجوء إلى المصادر المالية الخارجية في نقل التكنولوجيا غير متوافقة مع الأهداف المحلية.
- ✓ تحديد واضح للخريطة الصناعية ودور الصناعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة.

الاعتماد على الذات نمط تنموي يعمل على إحداث التراكم الداخلي ليساعد على التغير الهيكلي لكل جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والفكرية دون تضحية اجتماعية.

ج- **إستراتيجية السلاسل العالمية لتطوير قيمة المنتجات وشبكات الإنتاج العالمية:** تعتبر هذه السياسة من إفرازات العولمة وأنشطة الشركات المتعددة الجنسيات بسبب زيادة القدرة التنافسية في كثير من الدول إضافة التقسيم والتفتيت الرأسي للعمليات الإنتاجية التي اتبعتها الشركات المتعددة الجنسيات جعلتها تعيد من صياغة إستراتيجيتها الصناعية وتمحورت حول التحديث التكنولوجي لتعظيم القيمة المضافة لكل مكون للمنتجات والخدمات بدلا من التركيز على القيمة المضافة الصناعية للسلعة ككل. من هنا ظهرت فكرة سلاسل القسمة المضافة الو السلاسل العالمية لتطوير وتنمية قيمة المنتجات لجذب الصناعات الوطنية والدول النامية نحو نظام العولمة الجديد.

- ✓ **الملامح الرئيسية لهذه العولمة:** تتمثل في ما يلي:[28]

- تحرير التجارة وفتح الأبواب لتدفق الاستثمارات.
- تسارع خطى النمو المطرد التكنولوجي.
- انتشار شبكات الإنتاج المتكاملة.
- التكامل الأمامي والخلفي بين الأسواق لكافة المنتجات والأسواق الخدمية.
- تدعيم وتعزيز القدرات التقنية والتركيز على خفض الكلفة وزيادة جودة المنتجات والخدمات.

ويرى بعض الاقتصاديين أن من لا يلتحق بسياسة شبكات الإنتاج العالمية وسلاسل القيمة فقد لا يلحق بركب التقدم الصناعي ويفقد أي دور في مساهمات القيمة الصناعية العالمية وبرهنت احد الدراسات المقارنة عام 2002 لـ "Feenstra" أن تكلفة المنتجات في هونج كونغ أن التكلفة تنخفض بنسبة 16% لمن يتبع سياسة السلاسل العالمية عن النظراء خارج هذا النظام.وتعود تخفيض التكاليف وتعظيم العوائد في الأساس إلى استثارة عوامل المزايا النسبية للتخصيص الإنتاجي وتنميتها إضافة إلى عدم تحمل الشركات كامل تكلفة التطوير والبحوث حيث تتحملها الشركات الكبرى القائدة لمجموعة السلسلة التي تلتحق بها الشركات المحلية المنتجة وتعمل ضمن سلاسلها بتبعية منظمة.

- ✓ **مفهوم السلاسل العالمية لتطوير قيمة المنتجات:** تقوم هذه الفكرة على الاستفادة الإستراتيجية العالمية من مختلف الأنشطة ذات القيمة المضافة المرتبطة بسلسلة واحدة للانتفاع من التطور والتحديث التقني والإنتاجي للصناعات المؤهلة بالارتباط بالسلاسل لتطوير قيمتها والسلاسل العالمية هي عملية تتابعيه للمشروعات ذات القيمة الصناعية المضافة بغية دعم وتوصيل تلك المنتجات والخدمات بشكل مرضي إلى المستخدم النهائي.[29]
- ✓ **شبكات الإنتاج العالمية:** تعتمد فكرة الشبكات الإنتاجية العالمية على كيفية ربط منتجات السلاسل العالمية تحت راية شركة واحدة تنظم العمليات الإنتاجية بمعايير ومواصفات تحددها إستراتيجية تلك الشركة والنمط التكنولوجي المستخدم من قبل تلك الشركة وبطبيعة الحال تستفيد الكيانات المرتبطة بتلك الشركات بنقل وتملك التكنولوجيا من مواطنها ومراكزها إلى مراكز توظيف الصناعات، اعتمادا على ذلك فان مفهوم الشبكات الإنتاجية هي عملية منظمة لإيجاد علاقة بينية بين مجموعة كيانات لتتصهر داخل كيان اكبر يحدد الإستراتيجية والسياسات وعمل كافة الكيانات تحت مظلة ذلك الكيان الأكبر. وتتميز شبكات الإنتاج بالاعتماد على المعرفة الكثيفة وليس شرطا أن تتعامل الشركة قائدة شبكات الإنتاج من سلسلة إنتاجية واحدة ولكن قد تتعامل مع العديد من السلاسل العالمية. لقد خرجت السلاسل العالمية لتطوير قيمة المنتجات وشبكات الإنتاج العالمية وليدا من رحم سياستي التدويل الاقتصادي والعولمة الاقتصادي وان كان التدويل قاد عملية انتشار الأنشطة الاقتصادية خارج مراكزها الأصلية فان العولمة تعتبر الصياغة العملية والتطبيق الفعلي للتكامل والتعاون الوظيفي بصرف النظر عن الشروط المتكافئة أو الشروط المجحفة.[30]

لقد أضحت السلاسل العالمية مدخل استراتيجي للتركيز على العلاقات الاتصالية للاقتصاد في ظل العولمة التي مرت بمرحلتين هامتين:

- تدويل الاقتصاد من خلال تكامل الأسواق وإعادة توطين الأنشطة العالمية.
- تجزئة الأنشطة وانتقالها خارج الشركات الأم جغرافيا وإعادة توطينها بمراكز أخرى.

وفي ما يلي رسم بياني لسلسلة قيمة المنتجات:

الشكل رقم (01): سلسلة قيمة المنتجات (سلسلة القيمة المبسطة)

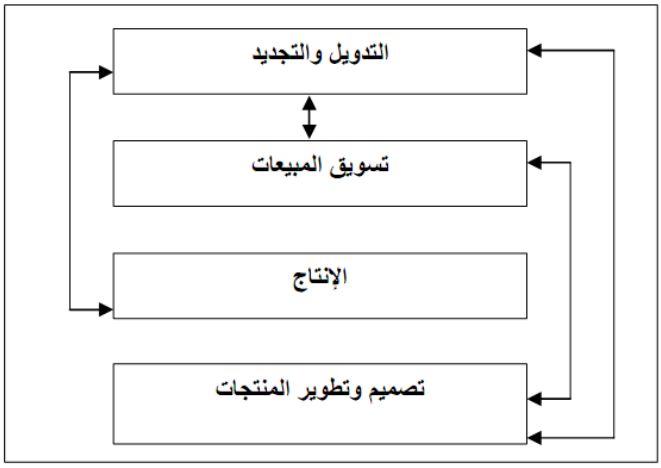

المصدر: محمد إبراهيم عبد الرحيم، الاقتصاد الصناعي والتجارة الالكترونية، مرجع سبق ذكره، ص 53. بتصرف

✓ **خصائص السلاسل العالمية لتطوير قيمة المنتجات وأهداف الشركة القائدة:**[31]**تتمثل خصائص السلاسل العالمية لتطوير قيمة المنتجات:**

– وجود شركات قائدة محورية تقود وتنظم العمليات الإنتاجية وعلاقات الكيانات المشتركة بالسلاسل.

– الشركة القائدة تتمتع بالشهرة التجارية وصاحبة أسماء وعلامات تجارية بالإضافة إلى الموارد المالية والبشرية والخبرات التقنية والتكنولوجيا.

– الربط البيني مع الصناعات الصغيرة والمتوسطة لتحديد مناطق الدعم الفني والتقني.

– التكامل والتعاون بين كافة العمليات التجارية وتقاسم وتشاطر المعلومات بين الكيانات المختلفة.

– تقاسم المخاطر والمنافع إزاء تحديد الأهداف المشتركة.

– افتراض علاقة طويلة الأجل مبنية على الثقة المتبادلة والالتزام بمعايير التعاون المتفق عليها.

أما أهداف الشركة القائدة:

- تخفيض التكلفة وتطوير جودة المنتجات لتعظيم الربحية.
- التركيز على الأنشطة الرئيسية المصاحبة للتكنولوجيا مع نقل الأنشطة الغير ضرورية لها إلى منتجين آخرين بغرض تحقيق المرونة وتعظيم الكفاءة.
- سهولة التعامل مع تطبيقات تقنية المعلومات.
- ضمانات طويلة الأجل لضمان الحصول على الموارد الامدادية من موردين مرتبطين بالسلسلة في الوقت المناسب لضمان استمرارية العملية الإنتاجية.
- الظروف السياسية والمؤسسية الدافعة والطاردة.

✓ **نماذج السلاسل العالمية وصور التعاون بين سلاسل القيمة:[32] وتشمل نماذج السلاسل العالمية:**

- نموذج التصدير دون وجود أية عمليات محلية إنتاجية.
- تغطية الأسواق الخارجية من خلال عمليات إنتاجية محلية باستثمارات مباشرة أجنبية.
- نقاط إنتاجية تجميعية تتميز بانخفاض تكلفة العمل وعناصر الإنتاج.
- نموذج مختلط يجمع النماذج السابقة.

وتقسم السلاسل العالمية بحسب درجة الانتفاع من الإنتاج ووجود السلعة إلى نوعين هامين:

– **سيطرة المشتري:** يتحكم في هذا النوع المشترون الكبار من خلال التدخل في العمليات الإنتاجية والرقابة عليها وتحديد المواصفات الإنتاجية والسياسات التسويقية. والمنتجون يحرصون على الحفاظ على العلامات التجارية لمنتجاتهم من خلال حماية الملكية الفكرية وتزايد نشاط البحوث والتطوير.

– **سيطرة المنتج:** يتحكمون كبار المنتجين في السلسلة في أنماط التكنولوجيا الهامة الضرورية للمنتج النهائي ويقومون بعملية التنسيق فيما بين عناصر السلسلة لرفع الكفاءة ومساعدة الموردين والمستهلكين على حد سواء، يصلح هذا النوع من السلاسل للصناعات عغالية ومتوسطة التكنولوجيا ومناسب في الدول النامية كالجزائر التي تنوي التوسع في صناعات السيارات والالكترونيات والاتصال وغيراها.

أما صور التعاون بين سلاسل القيمة فهي خمسة صور:

– **علاقة الأسواق:** حينما لا تجمع العلاقات الشخصية للبائع والمشتري وتنصب العلاقة على الأمور التجارية البحتة مثل السلع الأولية.

– **علاقة الرقابي المحسن للمواصفات:** يحدد المشتري معايير قياسية ومواصفات البائع المنتج بتنفيذها ويتعهد بذلك البائع أن يلعب دور المراقب على الجودة ويتحمل كامل المسؤولية لتسليم المشتري المنتجات والخدمات خالية من أية عيوب ويتحمل نظير ذلك الالتزام بتكلفة الميكنة والآلات اللازم للرقابة على الإنتاج.

– **العلاقة الاعتمادية:** وتقوم على الاعتماد والثقة بين البائع والمشتري نتيجة السمعة التي يحظى بها كلاهما.

– **العلاقة المفيدة:** يعتمد صغار البائعين بشكل كبير على كبار المشترين فيتحملون تكلفة كبيرة في سبيل الحفاظ على مكانتهم وهذا النوع يتميز بدرجة كبيرة من الرقابة من خلال الشركات قائدة السلسلة.

– **العلاقة الهرمية:** تحديد العلاقة التكاملية بين أطراف السلسلة من الكيانات المختلفة وتحديد الأدوار لكل منهم لتنفيذ المواصفات المتعارف عليها داخل السلسلة بقيادة الشركة القائدة.

يتبين من خلال ما سبق العلاقات المختلفة تم ببناء نظرية إدارة سلسلة قيمة المنتجات استنادا على العناصر الثلاث التالية:

- تعقيد تدفق المعلومات.
- الوصيف والتوصيف الكودي.
- القدرات على التوريد.

د– الدروس المستفادة من التجربة الآسيوية في إستراتيجية التصنيع: بتحليل تجربة بلدان آسيا الناهضة (ماليزيا، سنغافورة، وتيلاندا بشكل خاص) ومحاولة استخلاص الدروس المستفادة منها يتبين لنا، انه يقتضي الأمر البدء بموجة ثالثة من عمليات الإحلال محل الواردات، ولكن ذات محتوى إنتاجي وتحديثي متقدم، حيث مازالت هناك مجالات واسعة لتوسيع وتعميق الهيكل الصناعي في تلك البلدان. ولقد نجحت كوريا الجنوبية من جانبها في تحويل الصناعات التي تم إحلالها محل الواردات إلى صناعات ذات قدرة تنافسية عالية، من خلال دمج المراحل العليا من إستراتيجية الإحلال محل الواردات بعمليات النشاط التصديري، باعتبارهما جزءا من متصل تصنيعي واحد. وكل ذلك يشير إلى الحدود التاريخية لاستمرار اعتماد عمليات النمو في الاقتصادات الآسيوية حديثة التصنيع، في المستقبل، على الصناعات التصديرية القائمة على تجميع وتصنيع المكونات، في ظل سوق محلية محدودة الحجم، وفي ظل سوق دولية تتسم بالتنافسية العالية والمنافسة الشرسة.[33]

ويوضح الشكل الموالي العلاقة الدينامية بين " التعمق التصنيعي " و" الأداء التصديري "

الشكل رقم (02) العلاقة الدينامكية بين "التعمق التصنيعي" و"الأداء التصديري"

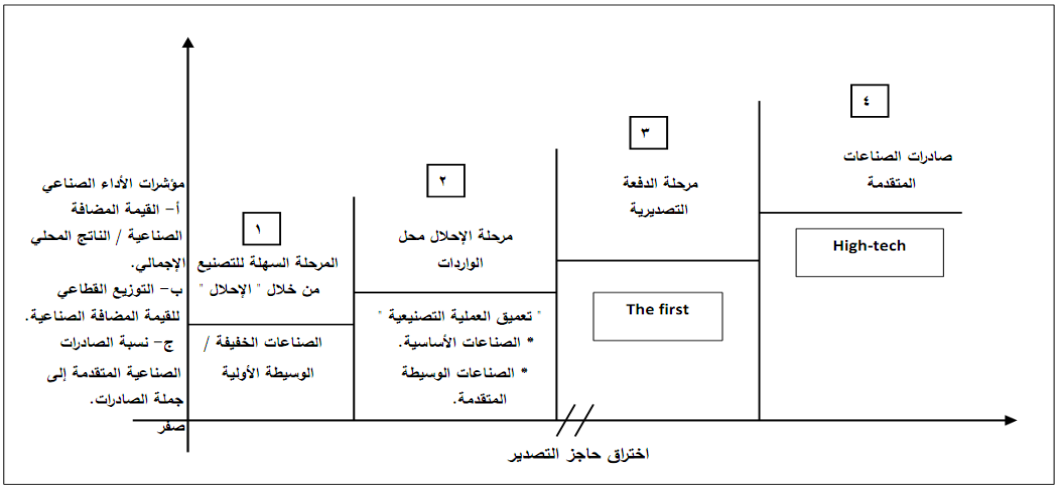

المصدر: محمود عبد الفضيل، العرب والتجربة الآسيوية، مرجع سبق ذكره، ص 137.

ولعل الحل يكمن، في حالة تلك البلدان، كما هو في حالة غيرها من البلدان النامية وعلى رأسها البلدان العربية التي من بينها الجزائر حالة دراستنا، بتكوين ما يسمى بمثلثات النمو، بين مجموعة من البلدان المتجاورة لإنشاء صناعات تصديرية ذات قدرة تنافسية عالية محليا وعالميا، ويسهل ذلك في بلدان جنوب شرق آسيا مثل (اندونيسيا – سنغافورة – ماليزيا) من خلال دمج الطاقات والمهارات البشرية والإدارية والتقانية في نسيج صناعي وحيد، وهذا ما ينطبق مثلا لى (الجزائر – المغرب – تونس) إذا أخذت بمأخذ الجد.

وتمثل هذه المثلثات صيغة مبتكرة للتعامل مع الاقتصاد العالمي، في ظل عمليات العولمة المتصاعدة، مع الحفاظ على الحد الأدنى من مقومات السياسة الاقتصادية والإنمائية المستقلة. كما أن قيام هذه المثلثات التنموية يساعد على حل مشكلة ازدواجية وثنائية الهياكل الاقتصادية بين فروع النشاط القائمة على الإحلال محل الواردات، من ناحية، وقطاع الصناعات التصديرية، من ناحية أخرى. وعلى الصعيد الإقليمي، تساعد هذه المثلثات على تنمية التجارة البينية، في ما بين بلدان الجنوب، وتقلل من التداعيات السلبية لتقلبات الطلب في السوق العالمية.

من ناحية أخرى، فان عمليات التعاون الإقليمي سوف تساعد على التغلب على المشاكل التي تواجهها البلدان النامية، في مواجهة التحرير التجاري الشامل للأسواق، التي سوف تبدأ مع انتهاء فترات السماح للبلدان الموقعة على اتفاقية "ألغات"، ففي ظل مثلثات التنمية، فإن الفضاء الاقتصادي الأوسع، سوف يساعد على تحسين نوعية المنتجات ودرجة تنافسينها، نتيجة الاستفادة من وفورات الحجم والنطاق.

– سياسات تعزيز القدرات التنافسية داخل الصناعة: لقد انتهجت العديد من الدول النامية إستراتيجية التوجه نحو التصدير التي بنيت على التصدير أولا واستتبعتها سياسة تحقيق فوائض التصدير والتي ارتكزت على التصدير المجدي اقتصاديا، لتحقيق قيم مضافة للدخل القومي، وما قنعت بتلك السياسات حتى شرعت باستحداث سياسة العلامة التجارية الوطنية تحت شعار الوطنية تعزيزا للقدرة التنافسية وانصهار الشركات المصدرة مع الدولة لخلق اسم تجاري للدولة ككل بدلا من العلامة التجارية الفردية، مثلما الحال هو في اليابان بحيث تتيح الشركات اليابانية سيارات متنوعة تحت أسماء تجارية مختلفة حاز كل منها على سمعة تجارية كبيرة، هذا ما خلق علامة تجارية لليابان...الخ.

وقد تزداد معدلات التصدير وفوائضه من خلال تخفيض الأجور وخفض تكاليف عناصر هامة تؤثر سلبيا على الجودة أو من خلال تخفيض أسعار صرف العملات أو مخالفة معايير الإنتاجية القياسية، إلا أن معيار القدرة التنافسية الحقيقي لا يعني زيادة الحصة السوقية وتزايد معدلات النمو التصديري ما لم يكن مشفوع بتحسين وتعزيز القدرات الإنتاجية وزيادة جودة المنتجات والخدمات وإدخال أنماط تكنولوجية جديدة وإجراء تحسينات مناسبة على التكنولوجيا القائمة والقدرة على استغلال امثل للطاقة بتنويع

المنتجات ذات الجودة العالية لتحقيق سريع لنقاط التعادل الإنتاجية مما ينعكس على سياسات الأجور وتحقيق معدلات عالية للقيمة المضافة الصناعية.[34]

3- **استدلالات للاقتصاد الجزائري للتحول إلى الاقتصاد المعرفي الجديد:** حتى يكون الإطار العريض لإستراتيجية الانتقال الجزائرية واضح، لابد من دراسة نظم الابتكار الوطنية لليابان وماليزيا وغيرهما من النظم شرق آسيا، وتعديل هذا الإطار لكي يتناسب وظروف الجزائر الخاصة. كما أن أوجه فشل التجربة السوفياتية وعدم موضوعية تجربة البرازيل، تعد أيضا مفيدة، حيث أنها تبين عددا من السياسات والتنظيمات التي يتعين تجنبها. وليست هناك طرق مختصرة إلى الانتقال الناجح، ويجب معالجة كثير من القضايا بقوة في نفس الوقت. ويمكن فيما يلي إيجاز العناصر التي يبدو حاسمة من أجل الانتقال نحو اقتصاد صناعي معرفي جديد قادر على خلق مزايا تنافسية:[35]

أ- تحتاج الجزائر إلى برنامج مجتمعي يشرك الجميع في ثروة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومن الأمور التي لها أهمية خاصة، إضفاء الطابع الديمقراطي على عملية صنع السياسات ومشاركة كافة العناصر الرئيسية والأطراف المؤثرة في المجتمع، في بناء جدول الأعمال الوطني. والانتقال هو عملية تتحقق على أفضل وجه عندما تصبح شاملة وكلية وديمقراطية لاسيما عندما تشارك في إيجاد السبيل لتوليد أهداف طويلة الأجل وآفاق مجتمعية بشأن العلم والتكنولوجيا والتصنيع، وذلك من خلال عملية تفاعلية تضم الوزارات ذات الصلة، والهيئات الحكومية الأخرى، والجامعات وهيئات الخدامات الاستشارية وغيرها من الأطراف المؤثرة.

ب- يقتضي على الجزائر أن تصلح نظم تعليمها، ومؤسسات تنمية المهارات، فهنالك فجوات رئيسية في نوعية التعليم. ويجب الحفاظ على توازن مناسب بين التعليم الثانوي والتعليم العالي من التعليم، وبين العلم والتكنولوجيا وتعليم الاختصاصات الأخرى. وهناك أوجه نقص حادة في العلماء المؤهلين والمتخصصين في مجالات التكنولوجيا، وفي نسب الطلبة الجامعيين من حيث نوعية وخبرة الخرجين على كافة المستويات. ويتضمن إعداد المجتمع للانتقال إلى الاقتصاد الجديد توفير التعليم السريع للجميع. ومن اللزوم أن تكون كل مدرسة مربوطة كليا وتماما بشبكة الانترنيت في الوقت المناسب، ووفقا لخطة متطورة تماما. ويجب إنشاء جامعة متعددة الوسائط، وتنفذ برامج أساسية للجميع لتعلم وإتقان فنون الحاسوب. ومن المستحسن أيضا وضع أساس لتقديم التعليم الالكتروني عن بعد للجميع. ويجب أن تستهدف تنمية المهارات تطوير نظم دعم القرار الرامية إلى تقديم المعونة للعمال والمدراء على سواء، وبرامج لتنمية المهارات الخاصة بتكثيف المعرفة.

ت- من أجل هذا المشروع المجتمعي يجب بناء نظم المعلومات الذي يعتبر أساس لهذا المشروع، مما يعني إنشاء شبكات تكنولوجيا الحزام العريض، وتكنولوجيا الحواسيب المتنقلة، وضرورة ربط كل

منزل وكل مبنى بالشبكة، وضرورة أن يكون لكل طريق أو مبنى جديد هيكل توصيلات جاهزة للعمل.

ث– يجب استحداث القوانين والأنظمة الداعمة، وشبكات وعنقوديات للشركات والصناعات وتطبيقات بأسعار متهاودة، وذلك بزيادة المحتوى المحلي والتفاعل الشامل بين نظم المعلومات.

ج– يلزم أن تحرص الجزائر على التوازن في اعتمادها للمعرفة الجديدة مع الحفاظ على القيم التقليدية. وينبغي تعزيز التثقيف من خلال نظام تعليمي شامل وخدمات مباشرة للمعلومات، والربط الشبكي بين الجماعات العاملة في مجال الالكترونيات، والتعريف بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن طريق وسائط الإعلام، وقبل ذلك من خلال البرامج التي تقوي القيم التقليدية.

ح– كان من الممكن أن تصبح الكثير من النظم الابتكارية في الجزائر مثمرة لو كانت علاقة هذه النظم بالقطاعات الاقتصادية أكثر قوة وكان هناك نظام حوافز لمكافئة الأداء الكفء. ويجب أن تتأكد الجزائر من قوة الصلة بين مؤسساتها التكنولوجية، واعتماد حوافز قوية وواضحة وموثوق بها لتشجيع الابتكار على مستوى المشاريع، والعمل على تحسينها. وهناك حاجة ملحة لإدماج البحث والتطوير بالإنتاج والتكنولوجيا على مستو كل شركة.وينبغي إثراء العلاقة بين المستخدمين والمنتجين، وتنميتها بسرعة وبصورة تراكمية. وينبغي تكوين شبكات للتعاقد من الباطن على مستوى المنشأة، وضرورة استكمالها بشبكة للعلم والتكنولوجيا. كما يجب إعطاء مزيد من التركيز على إقامة صلاة قوية بين الإنتاج والبحث والتطوير والهندسة العكسية، وتطوير نظم الاستشارات واستخدامها، وتعزيز القدرة على استيراد التكنولوجيا، وعدم تشجيع مشاريع " مفتاح باليد " الضارة والمسرفة.

خ– لا يمكن التحول إلى الاقتصاد الجديد ما لم يتفق الحد الأدنى من التطوير التكنولوجي الجزائري. من خلال أولوية وطنية شاملة تقودها الدولة. غير أن التطور الكامل للتحول التكنولوجي يقتضي وجود إستراتيجية شاملة تستعين بمشاركة كافة الأطراف المؤثرة. وهذا ما يدعو إلى ضرورة وجود برنامج وطني لتحقيق الانتقال وفقا لما توصي به تجربة ماليزيا.

د– ومن الضروري وجود بيئة مواتية واستيعابية لاقتصاد كلي تستطيع قيادة عملية الانتقال ومراقبتها، وتشير المؤلفات الحديثة إلى أن وجود نظام ثابت لأسعار الصرف، وسياسة نقدية مستقرة وموثوق بها، يعدان شرطا مهما لحيازة تكنولوجيا اقتصادية بالنسبة لدولة لا تزال تعتمد بشدة على استيراد تلك التكنولوجيا.

ونخلص بالقول أن على الجزائر رفع وتطوير حصة القطاعات المرتكزة على المعرفة في الصناعة عبر زيادة مساهمات العمال إلى معدلات قريبة إلى تلك التي في الدول الصناعية وبشكل سريع. فإستراتيجية القفز السريع لم تعد خيارا أمام الجزائر، فهي ضرورة للبقاء في اقتصاد عالمي معولم وتنافسي، كما أنها ضرورة لخلق بيئة أعمال خصبة تستطيع فيها الصناعة صنع وتطوير مزايا تنافسية.

حيث كلما كانت حصة الاقتصاد الجديد في إجمالي الإنتاج اكبر كلما كانت مؤشرا لاقتصاد متنوع ومتوازن وتنافسي يضمن البقاء والريادة.[36]

الخاتمة:

يتضح مما سبق أن النمط الحالي للصناعة الجزائرية غير مناسب، حيث انه لا يتوافر فيه معايير التنافسية العالمية السابق ذكرها، ويعكس ضعف تنافسية الاقتصاد عامة والصادرات الصناعية خاصة جمود وتدهور الهيكل الصناعي الجزائري، كما أن هيكل الصناعة التحويلية لم يتغير كثيرا، حيث اعتمد على إنتاج الصناعات التي تعتمد على توافر الموارد الخام مثل الصناعات الغذائية والنصف المصنعة ومواد البناء، وصناعة الحديد والصلب.أما الصناعات ذات المستوى التكنولوجي المتوسط والمرتفع فان مساهمتها في هيكل الصناعة التحويلية كان متواضعة وضعيفة جدا، أيضا كان هناك تركز في أنشطة الصناعة التحويلية وكانت أهم خصائص منتجات الصناعة الجزائرية:

– مازالت المنتجات الصناعية ذات ميزة نسبية، تعتمد على توافر موارد محلية بشكل أساسي مثل الصناعة الغذائية والصناعات اللاحقة لصناعة استخراج النفط والغاز، أو صناعات تعتمد على كثافة رأسمالية علية لا تساهم في تعميق الصناعة في الاقتصاد (مثل صناعة الحديد والصلب).

– تتميز الصادرات الجزائرية من السلع الصناعية بارتفاع درجة التركيز الجغرافي، حيث استأثرت دول غرب أوروبا بالجزء الأكبر، في حين اتجهت نسبة مساهمة دول آسيا إلى الانخفاض.

– تميزت الصادرات الصناعية بأنها صادرات ذات مستوى تكنولوجي جد منخفض، أو صادرات تعتمد على المواد الخام.

ومن خلال عرض الوضع الراهن لمؤشرات التنافسية سواء على مستوى الأداء الصناعي، تبين من خلال ذلك ضعف هذه التنافسية كما ظهر لنا أن هناك خللا كبيرا من خلال تطبيق معايير التنافسية على الصناعة الجزائرية. لذا فان رفع تنافسية الصناعة الجزائرية يتطلب إعادة هيكلة الصناعة التحويلية في الجزائر بشكل يدعم الصادرات الصناعية ذات الميزة التنافسية.

الإحالات والمراجع:

[1] – حسن شريف، حسن شريف، السياسات الصناعية في البلدان العربية، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة،دار العلوم العربية، بيروت، 2007، ص273.

[*] مؤشر الاختراق: الواردات الصناعية على الإنتاج الصناعي تم حسابه في الجزائر وفقا لبيانات:
- UNIDO. Industrial Demand Supply Statistics Database 1998.

[2] حسن شريف، مرجع سبق ذكره ، ص266.

[3] Reforme Economique et Intégration en Economie Mondiale, Ecole Supérieur de Commerce, Alger, 2009, p 37.

[4] حسن شريف، مرجع سبق ذكره ، ص266.

[5]التقرير الصناعي العربي الموحد، مرجع سبق ذكره، 2010، ص24.

[6] Reforme Economique et Intégration en Economie Mondiale, opcit , p 37.

[7]التقرير الصناعي العربي الموحد، مرجع سبق ذكره، 2010، ص24.

[8]التقرير الصناعي العربي الموحد، مرجع سبق ذكره، 2010، ص21.

[9] تقرير التنافسية العربية، مرجع سبق ذكره، 2003، ص2.

[10]التقرير الصناعي العربي الموحد، مرجع سبق ذكره، 2010، ص24.

[11] حسن شريف، مرجع سبق ذكره ، ص271.

[12] تقرير التنافسية العربية، مرجع سبق ذكره، 2006، ص2.

[13] حسن شريف، مرجع سبق ذكره ، ص274.

[14]نوري منير، مرجع سبق ذكره، ص 128–129.

[15] سلين سعداوي، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية، دار الخلدونية، الجزائر، 2008، ص88.

[16] Reforme Economique et Intégration en Economie Mondiale, OPCIT, p 40.

[17] حسن شريف، مرجع سبق ذكره ، ص269.

[33] Competitive Industrial Performance Report 2012/2013. UNIDO 2013.

[18]– عبد الله موله، التنافسية والدولة، الملتقى الدولي حول: تنافسية المؤسسة الاقتصادية وتحولات المحيط 29 – 30 أكتوبر 2002، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 8 – 9.

[19]– أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي، عبد الهادي عبد القادر سويفي، مصر، 2008، ص 158.

[20]– محمد سلطان أبو علي، نظريات التنمية الاقتصادية وسياساتها، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الرابع، البعد الاقتصادي، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006، ص 52 – 53.

[21]– نفس المرجع السابق، ص 53.

[22]– أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي، عبد الهادي عبد القادر سويفي، مرجع سبق ذكره، ص 160.

[23]– محمد سلطان أبو علي، نظريات التنمية الاقتصادية وسياساتها، مرجع سبق ذكره، ص 54.

[24]– أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي، عبد الهادي عبد القادر سويفي، مرجع سبق ذكره، ص 160.

[25]– محمد إبراهيم عبد الرحيم، الاقتصاد الصناعي والتجارة الالكترونية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص 30 – 32.

[26]– أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي، عبد الهادي عبد القادر سويفي، مرجع سبق ذكره، ص 161.

[27]– محمد إبراهيم عبد الرحيم، الاقتصاد الصناعي والتجارة الالكترونية، مرجع سبق ذكره، ص 40 – 41.

[28]– نفس المرجع السابق، ص 48 – 49.

[29]– نفس المرجع السابق، ص 50.

[30]– نفس المرجع السابق، ص 51 – 52.

[31]– نفس المرجع السابق، ص 55

[32]– نفس المرجع السابق، ص 56 – 61.

[33]– محمود عبد الفضيل، العرب والتجربة الآسيوية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، العرب والتجربة الآسيوية، ص136.

[34]– محمد إبراهيم عبد الرحيم، الاقتصاد الصناعي والتجارة الالكترونية، مؤسسة شباب الجامعة، الأردن، 2007، ص 133.

[35]– حسن شريف، السياسات الصناعية البنيوية في البلدان العربية، مرجع سبق ذكره، ص 278 – 279.

[36]– عاطف قبرصي، الاقتصاد الجديد، الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص 319.